ثـــــورة ٢٥ ينـــايـــر
وتداعياتها التربوية على المجتمع المصري
(دراسـة تحليليـة)

إعـداد

أ.د/ صلاح السيد عبده رمضان
أستاذ أصول التربية
كلية التربية – جامعة بنها

أ.د/ سلام أحمد عبده السيد
أستاذ الإعلام التربوي المساعد
كلية التربية النوعية – جامعة عين شمس

شيماء إبراهيم محمد إبراهيم

ثورة ٢٥ يناير وتداعياتها التربوية على المجتمع المصري
دراسة تحليلية

إعداد

أ.د / صلاح السيد عبده رمضان
أستاذ أصول التربية
كلية التربية – جامعة بنها

أ.د/ سلام أحمد عبده السيد
أستاذ الإعلام التربوي المساعد
كلية التربية النوعية – جامعة عين شمس

خالد عبد الله القرشي أحمد

مقدمة:

انطلق شباب مصر يوم ٢٥ يناير ٢٠١١ في مظاهرة للتعبير عن حلمهم بمستقبل أفضل لبلادهم وكانت المفاجأة لهم وللعالم بأسره أنهم فجروا ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وذلك لأسباب عديدة من أهمها تدهور مستوى المعيشة بدرجة مروعة، وتصاعد سياسات القمع التي مارستها أجهزة الأمن ضد المواطنين(١).

وكان بزوغ ثورة الشعب المصري في الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١م دافعاً رئيساً لتشكيل الرؤية الحالية التي تقوم على فكرة "مأسسة السياسة التعليمية"، بمعنى أن تصبح هذه السياسة التعليمية مسئولية قومية، تضطلع لجنة عليا بوضعها، وتضم صفوة من خبراء التربية والتعليم وممثلي القطاعات والتيارات: الفكرية والحزبية والدينية والإعلامية؛ وذلك لإنتاج "وثيقة السياسة التعليمية"، التي تكتسب قوة وشرعية من تبني السلطات السياسية لها، وإصدار تشريع بقانون يلزم الأطراف والجهات المعنية بالعمل بها على مدى فترة زمنية مناسبة تقدر بحوالي عقد من الزمان(٢).

فقد أثبتت التطورات أن ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ لم تكن ثورة للجياع بل كانت ثورة للشعب المصري ككل بقيادة نخبة متميزة من الشباب وكان اهتمام هذه النوعية من الشباب يدور حول الحرية والعدالة والكرامة وليس مجرد المطالبة برغيف خبز أو فرصة عمل، لأن هذا الجيل من شباب مصر أدرك أن الحرية والديمقراطية والعدالة واحترام حقوق الإنسان هي القيم التي يمكن من خلالها حل كافة مشكلات المجتمع المصري مثل الفقر والبطالة والفساد والاستبداد(٣).

لذا فقد وجدت الباحثة أن هناك ضرورة لدراسة التداعيات التربوية لثورة ٢٥ يناير على المجتمع المصري .

مشكلة الدراسة:

على الرغم من كل ما صاحب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ من مواقف أذهلت العالم وأثبتت عبقرية الشعب المصري وتحضره، وما تتميز به الشخصية المصرية من سمات الشجاعة والتعاون والعمل الجماعي وقدرته على التوحد خلف هدف واحد وهو تحقيق مبادئ الثورة وهي "عيش – حرية – عدالة اجتماعية – كرامة إنسانية" ، إلا أنه صاحبت أحداث الثورة بعض السلوكيات والمواقف الفردية والجماعية السلبية التي لا تمثل الشخصية القومية المصرية أو تعبر عن جوهرها، مثل أعمال البلطجة والسرقات والاستيلاء على الأراضي الزراعية والبناء عليها والتحرش بالفتيات والنساء بالميادين العامة واستخدام الإنترنت في تشويه السير والعدوان على الخصوصيات وانتهاك الحرمات، وإذا كان الإنفلات الأمني من أهم السمات التي صاحبت أحداث الانتفاضة، وأعقبها، فإن أشكالاً أخرى من الانفلات ظهرت لاحقاً، حتى أصبحت جزءاً لا يتجزأ من المشهد المصري اليومي(٤).

ولم تكن المؤسسات التعليمية بما فيها المدارس بعيدة عن هذه الحالة من الإنفلات، فقد شهد العام الدراسي منذ اندلاع الأحداث وحتى نهاية العام الدراسي حالة من الارتباك تمثلت في تأجيل الدراسة أكثرمن مرة وخاصة في الأماكن القريبة من الأحداث. كما شهدت أول امتحانات نهاية العام على مختلف المستويات حالة أخرى من الانفلات حيث أصبح هناك نوع من الجرأة لدى أولياء أمور الطلبة والطلبة أنفسهم ضد المعلمين ولجان الامتحانات مما ساعد على زيادة حالات الغش والتعدي على الممتحنين باستخدام كل الوسائل الممكنة مثل أجهزة التليفون المحمول واقتحام لجان الامتحان ومحاولة سرقة أوراق الإمتحانات والتلاعب في النتائج(٥).

ذلك أن الدارس والمحلل لأحداث ثورة ٢٥ يناير وما دعت إليه من قيم وأفكار عقب ثورة، يستطيع أن يكشف ويستوحي العديد من القيم والتي يجب أن يحرص الآباء والمربين على غرسها عند طلابنا وأبنائنا، فقد غيرت ثورة ٢٥ يناير الكثير من المفاهيم والقيم، وحتمت علينا

أحداث ثورة أخرى مماثلة على أساليب التعليم والمناهج الدراسية بمدارسنا وجامعاتنا لتتلائم مع ما حملته هذه الثورة من مفاهيم جديدة ومنها الديمقراطية والمواطنة والحرية والمشاركة الإصرار على تحقيق الهدف والعدالة الاجتماعية وغيرها(٦).

فإذا كانت أهداف الثورة قد تم تكثيفها في مبادئ: العيش، والحرية، والكرامة، والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية التي تقوم على المساواة والتكامل والمشاركة، فكيف تعكس التربية والتعليم في مصر هذه المبادئ في الفلسفة و الأهداف، وفي الهياكل والتنظيمات، وفي المناهج وطرائق التعلم، وفي الإدارة والتمويل، وفي إعداد المعلمين وأعضاء هيئة التدريس، وفي الدراسات العليا والتعليم المستمر مدى الحياه؟(٧)

ونظراً لذلك بات على المؤسسات التربوية العمل على تغيير كل ما هو مألوف بالنسبة لطرائق التدريس، والمناهج التعليمية، والأنشطة الصفية واللاصفية، وكفايات المعلم وأداءاته، وتغيير كل ما من شأنه أن يسهم في تنمية قدرات المتعلمين أكاديمياً ومهنياً وثقافياً، ومساعدتهم على المشاركة الإيجابية في التعلم(٨) وكذلك السعي المتواصل نحو إعادة صياغة أنماط العلاقات الاجتماعية والثقافية للمؤسسة المدرسية وبين كافة المؤسسات الاجتماعية الأخرى، وكذلك بينها وبين المستفيدين من العملية التعليمية وهم التلاميذ والمعلمين وأولياء الأمور والمجتمع المحلي في ضوء الإيمان بقيمة الفرد وتنميته(٩).

وعلى ضوء ذلك تحاول الدراسة تسليط الضوء على أسباب ثورة ٢٥ يناير وأهدافها والتداعيات والانعكاسات التربوية لها على المجتمع المصري .

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من ندرة الدراسات السابقة التى أجريت حول التداعيات التربوية لثورة ٢٥ يناير على المجتمع المصري، وبناء على ما سبق فإن أهمية الدراسة تتمثل فى:

١- أهمية موضوعها حيث أنها تهتم بدراسة تأثيرات ثورة ٢٥ يناير على النظام التعليمي التربوي بالمجتمع المصري ؛ حيث ما زالت هناك ندرة فى الدراسات التى اهتمت بهذا المتغير، خاصة في ضوء ما يمر به المجتمع المصري من تحولات جذرية على مختلف

الأصعدة السياسية والتعليمية والثقافية والتعليمية في أعقاب ثورة ٢٥ يناير وما واكبهـا من أحداث .

٢- يمكن أن تُسهم نتائج الدراسة فى تقديم توصيات حول كيفية مواكبة المؤسسات التعليمية والتربوية بالمجتمع للتطورات التي حدثت على المستوى السياسي.

٣- طرح بعض الرؤى التي يمكن أن تسهم في الحد من التأثيرات السلبية لثورة ٢٥ ينـاير على المؤسسات التعليمية والتربوية بالمجتمع المصري.

أهـداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسى لهذه الدراسة فى التعرف على التداعيات التربوية لثورة ٢٥ يناير على المجتمع المصري؛ وذلك من خلال:

١- الوقوف على التداعيات التربوية الإيجابية لثورة ٢٥ يناير.

٢- معرفة التداعيات السلبية لثورة ٢٥ يناير على المجتمع المصري بمؤسساته التعليمية.

٣- تحديد وحصر أهم أسباب ثورة ٢٥ يناير والأهداف التي سعت لتحقيقها.

٤- تقديم رؤى ومقترحات تتمكن من خلالها المؤسسات التربوية من مواكبة الحراك السياسي في المجتمع المصري .

تساؤلات الدراسة:

تتمثل تساؤلات الدراسة فى التساؤل الرئيسى:

ما التداعيات التربوية لثورة ٢٥ يناير على المجتمع المصري ؟

وينبثق من هذا التساؤل عدد من التساؤلات الفرعية وهي:

١- ما التداعيات التربوية الإيجابية لثورة ٢٥ يناير ؟

٢- ما التداعيات السلبية لثورة ٢٥ يناير على المؤسسات التعليمية ؟

٣- ما أسباب ثورة ٢٥ يناير وما الأهداف التي سعت لتحقيقها؟

٤- ما المقترحات التي يجب على المؤسسات التعليمية تنفيذها حتى تواكب الحراك السياسي الذي طرأ على المجتمع المصري بعد ثورة ٢٥ يناير .

مصطلحات الدراسة:

التداعيات التربوية :

يقصد بالتداعيات التربوية الانعكاسات التربوية لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ كما كشفت عنها الأحداث التي واكبت الثورة في الجانب التعليمي والتربوي .

الثورة :

الثورة عمل استثنائي في حياة الأمم والشعوب، ولحظة تاريخية فارقة بين ما كان من حال وبين ما تريده الإرادة الثورية من طموح وآمال. وتقاس قوة الثورة بمدى ما تحدثه من تطور في البنية الفكرية والمؤسسة للمجتمعات. فالثورة الحقيقية هي التي تطور الفكر وترقي بواقع الإنسان والحياة(١٠).

فالثورة من : "ثار الشيء ثوراً وثوراناً وتثور هاج ، ثار ثائر وفار فائره اذا غضبه ، وثار ثورهم وثوارهم وثوارهم :أي ثار شرهم ،وكذلك ثويرهم وثائرهم :إذا كثروا وزادوا وضخم أمرهم ، الثور الهيج " (١١).

والثورة إجمالاً عمل شعبي ، حيث تقوم الكتلة الأساسية من الجماهير بالحركة والسلوك والفعل السياسي المباشر؛ وللثورة مراحل ثلاثة: أولها: مرحلة التحضير الثوري، والثانية: مرحلة الانتفاضة الثورية وإحداث التغيير السياسي الجذري في أجهزة السلطة والإدارة السياسية المختلفة، والثالثة :مرحلة تثبيت وتحقيق أهداف الثورة . (١٢)

ويعرفها جمال الدهشان على أنها :"نوع من العمل الإيجابي الذي يقوم به الشعب بهدف إحداث تغييرات جذرية للنمط السائد في المجتمع، واستبدالها بنمط جديد يتوافق مع أهداف ومبادئ وقيم الثورة، يستهدف اكتشاف الأخطاء وبناء علاقات سليمة مكانها، تشيع العدل وتصنع التقدم"(١٣).

حـــدود الـــدراســـة:

تتمثل حدود الدراسة الحالية فيما يلي :

١- الحـدود الموضوعيـة:

اقتصرت الدراسة على التداعيات التربوية التي لحقت بالمؤسسات التعليمية والتربويـة عقب ثورة ٢٥ يناير .

٢- الحـدود الـزمنـيـة:

اقتصرت الدراسة على تناول ما طرأ من تداعيات تربوية لأحداث الثورة خلال الفتـرة من ٢٥ يناير ٢٠١١ وحتى الآن .

الـدراســات الســابقــة:

١- دراسة ثريا سيد عبدالجواد ٢٠١٢: دور المجتمع المدني في دعم ثقافة الثورة:[١٤]

هدفت الدراسة النظرية إلى التعرف على دور المجتمع المدني في دعم ثقافة ثـورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وركزت على بيان مفهوم ثقافة الثورة، التعرف على إمكانية دفع الوضع الثوري الراهن بمسئوليات جديدة لمنظماته ومؤسساته ، **وتوصلت الدراسة إلى** ضرورة توجيه الـدعم من خلال المنظمات الدفاعية لكي تقوم بدورها في مواجهة الفساد والمساهمة في بنـاء موقـف جماعي يهدف إلى تأسيس مجتمع أكثر إنسانية وعدالة وديمقراطية ، كما بينت أهميـة تجديـد الخطاب الاجتماعي والثقافي لتخفيف حدة الاحتقان السياسي والطائفي من أجل تقبل الآخر وفقاً لقيم التسامح والمشاركة العامة ، وكشفت الدراسة أن أهم قيم الثورة التي ينبغـي اسـتمرارها ودعمها هى تلك الروح العالية التي بدت في تحمل المسئولية الفردية والمشـاركة فـي صـنع مستقبل الوطن ، وأوضحت أنه من بين المشاهد الراقية التي أفرزتها الثورة ذلك الجانب القيمي المتعلق بالأحكام بالبيئة والمحافظة على الملكية العامة، وهي مشـاهد عززتهـا روح العمـل الجماعي، بالإضافة إلى حضور روح الشعور القومي والهوية الإسلامية أثناء الثورة .

٢- دراسة "مسعد مسعد الزيني" (٢٠١٣) : "أولويات الإصلاح التعليمي في مصر على ضوء مبادئ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١"[١٥]

اهتمت الدراسة بالتعرف على أهم مبادئ ثورة ٢٥ يناير، ومعرفة التحديات التي تواجه عملية الإصلاح التعليمي في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير، والتوصل إلى أهم أولويات الإصلاح التعليمي في مصر، وتحديد أهم محاوره بعد ثورة ٢٥ يناير ؛ وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: جاء محور المعلم في مقدمة محاور الإصلاح، تلاه محمور المتعلم، وفي المرتبة الثالثة جاء محور أولويات الإصلاح التعليمي على مستوى القيادات التربوية، ثم محور تكنولوجيا التعليم ، يلية في المرتبة الخامسة المناخ التربوي والتعليمي ، كما بينت الدراسة أن الإصلاح التعليمي عملية مستمرة، ويستلزم حملة قومية لتغيير الثقافة التي تنظر للتعليم نظرة أقل مما يستحق.

٣- دراسة Rusha A. Latif 2013 :"قادة الحركة الثورية التي كانت بلا قيادة: ائتلاف الشباب الثوري والثورة المصرية عام ٢٠١١"[١٦].

بحثت الدراسة الثورة التي حدثت في مصر في ٢٥ يناير ٢٠١١، حتى اليوم الذي أعلن فيه الرئيس مبارك تنحيه عن الحكم، كما تناولت الحركات الثورية ، وتوصلت **الدراسة إلى:** أن الثورة المصرية لم تكن بلا قائد، ولم تحدث بشكل تلقائي ولا ترجع أصولها إلى الإعلام الاجتماعي، ولكن كان يقودها نشطاء من الشباب الذين اشتركوا في حركات اجتماعية سياسية تسبق ثورة ٢٥ يناير، وأنها اتسمت بفروق دقيقة لا تذكر بين قادتها من الشباب فيما يتعلق بالدين والطبقة الاجتماعية والنوع ، وأنه لم تكن هناك قيادة موحدة للثورة .

٤- دراسة Laura Therese Mitchell 2013 [١٧]:"الشعب يريد إسقاط النظام: الجوانب السياسية الجغرافية والثورة المصرية ٢٠١١".

سعت الدراسة إلى الوقوف على الجوانب الجغرافية السياسية لكي تتم دراسة الثورة المصرية لعام ٢٠١١ والتي استمرت لمدة ١٨ يوم، وقد توصلت الدراسة إلى أن: الثقافة الشعبية ساهمت بدرجة كبيرة في نجاح الثورة المصرية عام ٢٠١١، أظهرت الدراسة كيف يمكن لهذه

للنصوص والثقافات الشعبية أن تشكل وأن تتحدى الخيال الجغرافي لمصر قبل أحداث ثورة ٢٠١١ ، كما بينت الدراسة كيف ساهمت هذه النصوص في تكوين الهوية الجماعية للمتظاهرين المصريين في ميدان التحرير، وكيف استخدم المتظاهرون المصريون الإنتاج الفكري بغرض تكوين الهوية الخاصة بهم .

٥- دراسة Hannah Schmidl 2014 [١٨]:"ثورة مصر٢٠١١ والتغير الاجتماعي: دراسة للسلوكيات الجماعية المعنية بالتغير في الأماكن العامة".

هدفت الدراسة إلى تحديد الطرق التي تمكن من خلالها الشعب المصري من تغيير جوانب محددة خاصة بالواقع الذي يعيشونه وذلك من خلال سلوكيات جماعية في الأماكن العامة أثناء ثورة ٢٠١١ وما بعدها ، وتم جمع بيانات الدراسة من التقارير الإخبارية والمصادر المتاحة من خلال الانترنت باعتبارها مصادر أولية للأخبار، بالإضافة إلى المواقع الالكترونية المدرسية ، كما طبقت عدة مقابلات شخصية في صيف ٢٠١٢ من جانب المؤلف وآخرين من مصر، وقد توصلت الدراسة إلى أنه تم التعبير عن السلوك الجماعي للمصريين خلال الثورة من خلال طرق متفردة تمثلت في : مكافحة التحرش الجنسي، إعداد الموسيقى والرسومات الملائمة للثورة، وساعدت الكتب المدرسية في الأخبار بالمادة العلمية التاريخية التي تم تقديمها كسياق عام للثورة.

٦- دراسة M. Badra 2014 : " الثورات في مرحلة الإعداد: ثلاث مسرحيات مصرية بعد أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١"[١٩].

سعت الدراسة إلى التعرف على ما طرأ على المسرح المصري من انتعاش بالنسبة للمسرحيات والعروض الارتجالية التي تتناول الثورة باعتبارها موضوع جوهري حتى وإن اختلفت التقنيات، من خلال دراسة ٣ مسرحيات تمثل مراحل ٣ مختلفة للثورة المصرية ، وتوصلت الدراسة إلى أن: المسرح المصري شهد حالة من الانتعاش منذ ثورة ٢٥ يناير ، وهذا يتنبأ بحالة ازدهار واعدة كانت تفتقر إلى الرؤية الناضجة الخاصة بمصر ما بعد الثورة ، كما تبين ظهور الإحساس الجديد بالحرية على مستوى المضمون والشكل من خلال الواقعية

الكلاسيكية، المسرح النصي والمسرح الارتجالي والمسرح الرمزي، وأتضح كذلك أنه لم يتم التوصل بعد إلى رؤية واضحة خاصة بالوضع السياسي الحالي غير المستقر في مصر ، وهو ما يعبر عن الثورة التي لا تزال في مرحلة الإعداد والتكوين.

٧- دراسة Mustafa Bal 2014 "[٢٠] بعنوان: " تحليل الثورة: الثورة المصرية" .

قدمت الدراسة تحليل زمني للثورة المصرية ٢٠١١، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أنه تم إضفاء الطابع المفهومي على التغييرات الاجتماعية السياسية التي طرأت على المجتمع المصري بالإضافة إلى التغييرات التدريجية التي طرأت على الحياة السياسية الاجتماعية في مصر والتي حدثت في العقد الأخير لحكم مبارك ، وأن التغييرات التي حدثت أثناء ال١٨ يوم للثورة المصرية قدمت تفسير واضح وقوي من خلال الآليات والعمليات السياسية عبر تكوينها لمفهوم أفضل خاص بالثورة المصرية ٢٠١١ والثورات الممكنة الحدوث بصفة عامة والأزمات السياسية التي ظهرت في الفترات الانتقالية التي تلت التغييرات السياسية الكبيرة.

٨- دراسة "عبدالتواب سيد عيسى يوسف" (٢٠١٥) : "رؤية مستقبلية للبحث العلمي التربوي في التعليم العالي في ضوء ثورة ٢٥ يناير في مصر":[٢١]

هدفت الدراسة إلى وضع رؤية مقترحة لتطوير البحث العلمي التربوي في مصر في ضوء ثورة ٢٥ يناير ، وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج منها : أجماع عينة الدراسة على أن تطوير البحث التربوي، ضرورة ملحة وتتطلب تطوير وتحديث كافة عناصر منظومة البحث العلمي التربوي في ضوء أهداف ثورة ٢٥ يناير في مصر ، كما بينت الدراسة ما أشارت إليه نسبة من الخبراء والمتخصصين من "ضرورة تأكيد البحث التربوي على الهوية الحضارية بالشكل الذي يؤدي إلى تناغم أهداف البحث التربوي مع واقع المجتمع وتطلعاته بعد الثورة" ، وكذلك ضرورة أن يهدف البحث التربوي إلى بناء الإنسان القادر على المشاركة السياسية.

٩- دراسة "عزه محمد محمد عبدالفتاح" (٢٠١٥) : "ثقافة حقوق الإنسان لدى تلاميذ المرحلة الثانوية بمصر ":[٢٢]

هدفت الدراسة إلى التعرف على ثقافة حقوق الإنسان لدى تلاميذ المرحلة الثانوية العامة، والتعرف على مفهوم ثقافة حقوق الإنسان ومدى ارتباط المفهوم بـبعض المفـاهيم الأخـرى، والتعرف على أهمية وأهداف نشر ثقافة حقوق الأنسان، كما هدفت الدراسة إلى دراسـة واقـع ثقافة حقوق الإنسان لدى تلاميذ المرحلة الثانوية، وكشفت الدراسة عن عدة نتائج منها : ضعف اهتمام مناهج التعليم الثانوي بثقافة حقوق الإنسان، عدم اختلاف ادراك ثقافة حقوق الانسان لدى تلاميذ المرحلة الثانوية باختلاف المتغيرات الديموجرافية لهم، ضرورة الاهتمام بتقديم ثقافة كافية حول حقوق المواطنة ضمن مناهج التعليم الثانوي بمصر.

نتـــائـــج الـــدراســـة:

أولًا: أسباب ثورة ٢٥ يناير:

كانت حالة الاحتقان التي عاشها الشعب على مدى ثلاثين عامًا قد خلقت عدة أسباب أدت بطريق مباشر إلى تهيئة الأسباب أمام ثورة ٢٥ يناير.[٢٣] وفيما يلي نتناول الأسباب التي أدت لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ م .

أسبـــاب ثـــورة ٢٥ ينـايـر المبـاشـرة:

١- تزوير انتخابات مجلس الشعب:

أجريت هذه الانتخابات قبل شهرين من تاريخ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م وحصل الحـزب الوطني على ٩٥% من مقاعد المجلس وخلا المجلس من أي معارضة بالإضافة إلـى انتهـاك حقوق القضاء المصري في الإشراف على الانتخابات وعدم احترام أحكام القضاء المتعلقة بعدم شرعية بعض الدوائر الانتخابية مما أصاب المواطنين بالإحباط وتم وصف هـذه الانتخابـات بالمزورة لأنها تناقض الواقع في الشارع المصري[٢٤].

ونتيجة هذا التزوير الفاضح لانتخابات مجلس الشعب لعام ٢٠١٠م لصالح مرشـحي الحزب الوطني أنشأت كل القوي السياسية بموجب تفويض شعبي مجلس شعب موازي للمجلس

المزور، حيث "أعلن ١٠٠من نواب أحزاب المعارضة والإخوان المسلمين والمستقلين السابقين، تأسيس برلمان شعبي "مواز" أو بديل لبرلمان ٢٠١٠م المزور، وحلف نواب هذا البرلمان البديل اليمين الدستورية بالتزامن مع حلف نواب البرلمان الآخر، وبدأت حرب صاخبة بين ما يمكن تسميته "شرعية الشعب" و"شرعية الحكومة"[٢٥] وبدأت سلسلة من الوقفات الاحتجاجية ضد تزوير الانتخابات والمطالبة بالتغيير، وهو ما بدأه رموز المعارضة بمظاهرة الأحد ١٢ديسمبر ٢٠١٠ أمام دار القضاء العالي ، احتجاجا علي نتائج الانتخابات الاخيرة ، رفعوا فيها شعارات "باطل .. باطل "في إشارة للبرلمان الجديد" [٢٦] .

٢- قيام الثورة الشعبية التونسية:

اندلعت الثورة الشعبية في تونس في ١٨ ديسمبر عام ٢٠١٠م أي قبل ٣٨ يوم من اندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ احتجاجاً على الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السيئة وتضامناً مع محمد البوعزيزي الذي أشعل النار في نفسه واستطاعت الثورة التونسية الإطاحة بالرئيس التونسي (زين العابدين بن علي) الذي حكم البلاد لمدة ٢٣ سنة بقبضة حديدية في أقل من شهر ، هذا النجاح الذي حققته الثورة التونسية أظهر أن قوة الشعب العربي كامنة في تظاهرة وأن الجيش قوة مساندة للشعب وليس أداة للقمع، وأصبحت هذه الثورة الأمل لدى الشعب العربي بقدرته على التغيير وتحقيق مطالبه[٢٧].

وقبل أسبوع من بداية أحداث ثورة ٢٥ يناير قام أربعة مواطنون مصريون يوم الثلاثاء ١٨ يناير عام ٢٠١١م بإشعال النار في أنفسهم احتجاجا على الأوضاع الاقتصادية والمعيشية والسياسية السيئة. [٢٨] ، وهو ما هيأ الفرصة أكثر أمام الشباب للتظاهر والتمسك بالإطاحة بالنظام السابق من خلال نجاح الثورة التي قامت في تونس كتجربة مشابهة إلى حد كبير للأحوال والظروف في مصر .

٣- المظاهرات الفئوية (٢٠٠٥- ٢٠١٠)

وجد المصريون من الاحتجاجات والإضرابات والاعتصامات متنفساً لهم للتعبير عن مشاكلهم ، واعتراضهم وتنديدهم لبعض المواقف والأوضاع التي تتخذها الحكومة أو الأفراد

تجاههم ، فقد شهدت الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠١٠) كماً هائلا من الإضربات والاعتصامات والوقفات الاحتجاجية ، التي تعبر عن غضب شعبي ومشاكل الفئات المختلفة من الشعب المصري ، فقد لا يخلو شهر من هذه الأعوام إلا وشهد إضرابا أو احتجاجا أو وقفة احتجاجية.[٢٩]

٤- ممارسات الشرطة وعدم تطبيق القانون :

نظرًا لما أخذته الشرطة من طرق وأساليب في التعامل مع المواطن المصري خارج إطار القانون من تعذيب وإرهاب وقسوة وافتراءات واعتداءات بسبب أو بدون سبب وذلك لكي تضعف صوت المصري وتجعله صامت في حالة خنوع دائمًا وخضوع لأي وضع. [٣٠]

ويذكر في هذا الإطار حادث مقتل الشاب "خالد سعيد"؛ في أوائل شهر يونيو ٢٠١١ حين اعتدت الشرطة في الإسكندرية علي شاب جامعي ظلماً وعدوانا وقاموا بتعذبيه حتي الموت وادعوا أنه مات اختناقا لتناوله المخدرات وثار شباب الاسكندرية تعاطفاً مع زميلهم وكونوا مجموعة علي الفيس بوك باسم "كلنا خالد سعيد" في ٦ يونيو ٢٠١٠، وتبادولوا صور القتيل فيما بينهم، ودعا الشباب للثأر من القتلة.[٣١]

تلا ذلك مقتل الشاب سيد بلال وهو مواطن مصري يبلغ من العمر ٣١ عام يسكن بالإسكندرية اعتقله رجال أجهزة أمن الدولة ومعه كثير من السلفيين للتحقيق معهم في حادث انفجار كنسية القديسين التي سبق ذكرها من قبل وقاموا بتعذيبه حتى الموت ، وقد اقتادت الشرطة المصرية سيد بلال من مسكنه فجر الأربعاء ٥ يناير ٢٠١١ وأخضعته للتعذيب ثم أعادته إلى أهله جثة هامدة [٣٢].

وقد أدى هذا الزخم الإعلامي والسياسي إلى قيام بعض النشطاء السياسيين من الشباب بتدوين صفحة باسم "كلنا خالد سعيد" على موقع التواصل الاجتماعي الشهير "فيسبوك" اهتمت هذه الصفحة بفضح وزارة الداخلية وانتهاكاتها بسبب تطبيق حالة الطوارئ التي استمرت ثلاثين عامًا وبدأت حملة كثيفة من التدوينات والتعليقات التي شكلت ضغطًا على نظام مبارك ووزارة الداخلية التي تفرغت لحماية هذا النظام.[٣٣]

وبدأت بالفعل الدعوة للتظاهر يوم ٢٥ يناير من هذه الصفحة "كلنا خالد سعيد" والدعوة كانت عفوية ولم يكن مخطط لها من أي قوى سياسية أو شعبية وانضم لهذه الصفحة مئات الآلاف من النشطاء وتشجع كل المصريين للمطالبة والمشاركة ونشر الفكرة وخاصة بعد أحداث تونس.(٣٤)

٥- المواقع الالكترونية على شبكة الانترنت:

قام المواطن المصري وائل غنيم بتأسيس صفحة باسم "كلنا خالد سعيد" في الموقع الاجتماعي فيس بوك على شبكة الانترنت وكان "خالد سعيد" قد قتل في الإسكندرية ٦ يونيو ٢٠١٠م بعد أن تم تعذيبه حتى الموت على يد رجال الشرطة مما أثار احتجاجات واسعة مثلت بدورها تمهيدًا لاندلاع الثورة، كما دعا وائل غنيم من خلال هذه الصفحة إلى مظاهرات يوم ٢٥ يناير ٢٠١١ فالثورة عندما بدأت كانت مكونة من الشباب الذين شهدوا صفحة "كلنا خالد سعيد" على موقع الفيس بوك فبدأت الثورة فعلاً بشباب الفيس بوك ومن هنا تحولت من ثورة شارك فيها شباب إلى ثورة شاركت فيها جميع طوائف الشعب.(٣٥)

وربما لا يمكن تصنيف مواقع التواصل الاجتماعى (فيسبوك وتويتر) كسبب رئيسى لقيام ثورة مصر ، لكنها تبقى حلقة وصل ومحرك مهم للأحداث ، فمن خلال صفحة أو مجموعة "كلنا خالد سعيد" على فيسبوك، تمت الدعوة لمظاهرات يوم الغضب فى الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١، كما كان للصفحة أو المجموعة دور كبير فى التنسيق بين الشباب ، ونقل صدى المواجهات مع رجال الأمن ، فالثورة عندما بدأت يوم ٢٥ يناير كانت مكونة من الشباب الذين شاهدوا أو انضموا لصفحة (كلنا خالد سعيد) ثم تحولت إلى ثورة شاركت فيها جميع طوائف الشعب المصرى.(٣٦)

٦- قانون الطوارئ:

أدي استمرار فرض حالة الطوارىء في البلاد إلي توسيع سلطة جهاز الشرطة، وقيدت الأنشطة السياسية مثل تنظيم المظاهرت، والتنظيمات السياسية غير المرخص بها ، وبموجب هذا القانون احتجز حوالي ١٧,٠٠٠ شخص ووصل عدد السجناء السياسيين كأعلي تقدير

بـــ ٣٠,٠٠٠، وبموجب "قانون الطوارىء "فإن للحكومة الحق أن تحجز أي شخص لفترة غيـــر محددة لسبب أو بدون سبب واضح [٣٧]، مما كان له أثر سلبي علي تفاقم حالـــة الغضـــب فـــي صدور المصريين ، حيث أصبح جانب مهم من عمل وزارة الداخلية وأجهزتها المتعددة ينصرف إلي تحقيق الأمن السياسي ، الذي هو في نهاية المطاف أمن النظام الحاكم . [٣٨]

ففي ظل هذا القانون تم تعليق الحقوق الدستورية، وقيد النشاط السياسي، وفي ظل قانون الطوارئ عانى المواطن المصري من الظلم والانتهاك لحقوقه الإنسانية، والتي تتمثل في طريقة القبض والحبس والقتل وغيره[٣٩].

٧- تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر:

خلال فترة حكم مبارك ازداد الفساد السياسي والاجتماعي وخاصة في السنوات الأخيرة من حكمه وبرزت العديد من مظاهر الضعف في نظام الحكم وعدم القدرة علـــى إدارة شـــئون البلاد بما يلبي احتياجات المواطنين وذلك على عدة أصعدة منها السياسي ومنهـــا الاجتمـــاعي ومنها الاقتصادي.

ويأتي تدهور الحالة الاجتماعية بسبب فرض الضرائب على الشعب وزيـــادة الأســـعار بصورة غير مقبولة وغير محتملة وعدم زيادة الأجور وسوء الخدمات التي تقدمها الحكومة وهو ما أدى إلى تدهور حالة الأسرة المصرية وارتفاع معدلات الفقر ، وبحلول أواخر ٢٠١٠ بلغت نسبة من يعيشون تحت خط الفقر حوالي ٤٠ مليون من سكان مصر ، بالإضافة إلى مجموعـــة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتي أثرت سلباً على الشباب المصري، حيث كان أغلـــب الشباب يعانون من البطالة وغير قادرين على توفير مسكن أو الـــزواج أو تـــوفير احتياجـــاتهم المعيشية ولجأ العديد منهم إلى الهجرة غير الشرعية[٤٠].

ويمكن حصر بعض ملامح تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية فيما يلي :

- **ارتفاع الأسعار** في مصر بشكل مبالغ فيه أدي إلي أن اصبحت فئة عريضة غير قادرة علي تلبية الاحتياجات اليومية والأساسية لها ؛ الأمر الذي أدي إلي ارتفاع نسبة السكان تحت خط الفقر .

- **ارتفاع معدلات البطالة** وخاصة بين الشباب حملة المؤهلات الجامعية ، وعدم قدرتهم علي الحصول علي وظيفة تتناسب ومؤهلهم الدراسي .
- **التفاوت في مستويات الأجور** بمختلف قطاعات الدولة الذي أدي إلي شعور الكثير من العاملين في جهات مختلفة بعدم تحقيق العدالة في توزيع الأجور ، بالإضافة إلي انتشار الوساطة والمحسوبية . (٤١)
- **تقييد الحريات السياسية :** فخلال حكم مبارك ازداد الفساد السياسي بشكل كبير ؛ بسبب ازدياد نفوذ النظام المؤسسي ؛ لتأمين الرئاسة لفترة طويلة ، وقد أدي هذا الفساد إلي سجن شخصيات سياسية وناشطين دون محاكمة ، وكذلك وجود مراكز احتجاز خفية غير قانونية ، ولقد لفت الوضع السياسي المصري المترنح نظر كثير من المنظمات الحقوقية في العالم الخارجي "حيث صنف تقرير أحدى المؤسسات الأمريكية الخاص بالحريات في العالم لعام ٢٠٠٧م ، مصر ضمن الدول التي لا تتمتع بالحريات السياسية.(٤٢)
- **غياب مبدأ التداول السلمي للسلطة أو تقاسمها**، وهذه نتيجة منطقية لشخصانية السلطة واحتكارها، لاسيما أنه بمقتضى الدستور يستطيع رئيس الجمهورية التأبيد في السلطة، أي الاستمرار في الحكم مدى الحياة.
- **جمود النخبة الحاكمة وتكلسها**، فهذه النخبة شاخت في مواقعها على حد تعبير الأستاذ محمد حسنين هيكل. وقد اقترن هذا الوضع بسيادة نزعة تكنوقراطية في تعيين الوزراء، ولذلك أصبحت ظاهرة "الوزير غير السياسي المعمر في المنصب" من أبرز ملامح النخبة الوزارية في عهد مبارك. كما ترتب على هذا الوضع غياب أو ضعف قيادات الصف الثاني. (٤٣)
- **وجود خلل كبير في النظام الحزبي التعددي**؛ فالحزب الوطني الديمقراطي يحتكر الأغلبية البرلمانية منذ تأسيسه في أواخر سبعينيات القرن العشرين على نحو ما سبق ذكره. وإلى جواره وجدت العديد من الأحزاب التي بلغت ٢٣ حزبًا سياسيًا، معظمها

غير معروف للمصريين، كما عانت أحزاب المعارضة من الضعف والهشاشة وعدم القدرة على التنسيق الفعال فيما بينها، الأمر الذي جعلها غير قادرة على القيام بدور سياسي فاعل ومؤثر؛ ولذلك فإن النظام الحزبي التعددى في مصر كان أقرب إلى نظام الحزب المسيطر أو المهيمن منه إلى نظام التعددية الحزبية بالمعنى المتعارف عليه. (٤٤)

ثانيا: أهداف ومطالب ثورة ٢٥ يناير:

تقدم ثوار ٢٥ يناير بقائمة مطالب من أجل تحقيق طموحات الشعب المصري وتطورت هذه المطالب أكثر من مرة في ضوء ما كشفته الثورة من فساد سياسي واقتصادي أطاح بالبلاد خلال ٣٠ عام من حكم مبارك. (٤٥)، وتضمنت هذه المطالب مطالب سياسية واقتصادية واجتماعية.

وقد جسدت دوافع الثورة ومطالبها وأهدافها مشتركا قيميًا فاعلا يحقق مصالح مشتركة فالقيم الايجابية الساعية إليها هي قيم دافعة لتغيير الواقع ولتحقيق مصالح وليست مجرد شعارات. (٤٦)

إذ هدفت الثورة إلى تغيير النظام الاستبدادي بنظام ديمقراطي وهو ما كشفت عنه قائمة المطالب التي تقدم بها ثوار ٢٥ يناير والتي تضمنت ما يلي :

١- تنحي الرئيس محمد حسني مبارك عن الحكم نهائيًا.

٢- إقالة الحكومة وتشكيل حكومة وفاق وطني سريعًا من شرفاء البلاد.

٣- حل مجلس الشعب والشورى وإجراء انتخابات حرة ونزيهة في أقرب فرصة.

٤- إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ممن ليس عليهم أحكام جنائية.

٥- محاكمة كل رموز الفساد والمستفيدين منه وحصر ثرواتهم ومصادرتها .

٦- إلغاء قانون الطوارئ في البلاد.

٧- تشكيل لجنة من خبراء الدستور وأساتذة القانون الشرفاء وبار القضاء للعمل على صياغة دستور جديد. (٤٧)

٨- إجراء تعديل فوري في المواد المعيبة في الدستور ٥، ٦٦، ٦٧، ٨٨، ١٧٩ لضمان انتخابات رئاسة حرة.

٩- تنفيذ كل أحكام القضاء واحترامها وإعادة هيبته كسلطة مستقلة.

١٠-إلغاء كل الاتفاقيات التي تمس أمن وسلامة مصر أو تضر باقتصادها.

١١-توفير حد أدنى من الأجور ١٢٠٠ جنيه لضمان حياة كريمة لأهل مصر.

١٢-محاربة الغلاء الفاحش الذي حل بالبلاد وربط الأجور بغلاء المعيشة.

ثالثا : التداعيات التربوية الإيجابية لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ م :

لم تكن أحداث ٢٥ يناير المتوالية فصولاً الأولى من نوعها في مصر، فقد شهد هذا القطر الكبير سلسلة ثورات وهبات خرج فيها الناس بمئات الآلاف إلى الشوارع في كل المدن؛ إما للمطالبة بزوال الاستعمار، أو إنهاء الاحتلال، أو بحثًا عن الخبز والكرامة وإنهاءالفساد(٤٨).

وقد جسدت أحداث ثورة ٢٥ يناير العديد من السمات الشخصية للمصريين وعبرت عن المعدن الحقيقي للشخصية المصرية ؛ حيث أعاد المصريين اكتشاف أنفسهم من جديد يوم ٢٥ يناير ٢٠١١م وأعادوا الروح لمصر ووضعوها في المكانة التي تليق بها وإذا كان الشعب المصري هو صاحب هذا الانجاز التاريخي العظيم ، فإن الشباب المصري هم أكثر فئات هذا الشعب استحقاقًا له ، حيث انطلق شباب مصر يوم ٢٥ يناير في مظاهرة للتعبير عن حلمهم بمستقبل أفضل لبلادهم وكانت المفاجأة لهم وللعالم بأسره أنهم فجروا أعظم من ثورة من نوعها في تاريخ البشرية وهذا يرجع إلى الشخصية المصرية الفريدة بين شعوب العالم. (٤٩)

ولعب الطابع السلمي للمظاهرات والاحتجاجات في ثورة يناير، وكذا لعب نمط التدرج في المطالب والقدرة على التفاعل مع ردود فعل النظام دوراً مهماً في تعزيز مسار الثورة، إذ ساعد على حشد التأييد للثورة وأدى إلى توسع شرائح متعددة من المجتمع في الالتحام بالثورة وأكسبها تأييد الرأى العام العالمي(٥٠).

ففي ٢٥ يناير استعاد المصريون ثقتهم في أنفسهم وفي شباب وطنهم الذين استطاعوا أن يغيِّروا الواقع، وأن يعبِّروا عن أفكارهم وآرائهم بشكل سلمي ومتحضر أذهل العالم

كله، فهذه الثورة أسقطت عن الشباب الكثير من الإدعاءات والاتهامات التي لحقت بهم مثل السلبية وعدم الوعي وعدم الانتماء، فهذه الثورة أثبتت للجميع أن المصريين لديهم القدرة على تغيير الواقع، ولديهم إرادة شعبية قوية لتحسين المستقبل السياسي والاجتماعي والاقتصادي للدولة. (٥١)

وقد أظهرت الأحداث التي كونت في مجملها ثورة ٢٥ يناير العديد من الملامح الإيجابية للشخصية المصرية حيث ظهر التسامح والاحترام والتعاون بين طوائف الشعب (مسلم ومسيحي – كبير وصغير – غني وفقير – متعلم وغير متعلم – ولد وبنت – يساري ويميني – متدين وعلماني)، (٥٢) في ميدان التحرير ، يستحيل التمييز بين مسلم ومسيحي إلا في أوقات الصلاة ، (٥٣) وكذلك اللجان الشعبية وما قامت به من توزيع الأدوار والمهام في الحراسة والإغاثة وغيرها من الأعمال والتي جسدت كيف يتم تحقيق الوحدة علي الأهداف بداية من إسقاط النظام ثم تتبع الفساد وتأمين الوطن ومكتسباته إلخ . (٥٤)

وتعتبر ثورة ٢٥يناير نموذجاً رائعاً للأخلاقيات الرفيعة للشعب المصري ، وقدرته علي التغيير والصمود برغم المصاعب التي واجهته خلال تلك الفترة ، فعلي الرغم من محاولات إحباط الثورة ، وقمع الثوار، والتشكيك في وطنيتهم ، وتشويه صورتهم ، عن طريق وسائل الاعلام المختلفة ، إلا أنها استطاعت أن تحافظ علي طبيعتها السليمة ، وأصر المصريون علي تحقيق مطالبهم المشروعة بشكل ألهم العالم بمعني جديد لطلب الحرية ، كما تعتبر الثورة أكتشافا حقيقا لتلاحم كافة فئات الشعب ، مما أحبط محاولات إثارة فتنة طائفية ، كما أعادت الثورة اكتشاف الشباب المصري ، وإسقاط الأفكار السلبية السائدة عنه بأنه شباب يعاني السلبية وضعف الانتماء للوطن ، وعدم وجود رؤية واضحة لمستقبلة (٥٥).

كذلك تعاظم شعور المصريين بانتمائهم لهذا الوطن، وواجبهم للدفاع عنه ضد أي خطر يتهدده ، فكونوا اللجان الشعبية للدفاع الذاتي عن أمن الأحياء والشوارع والمؤسسات الهامة لتقوم بحراسة الشوارع، وعمل كمائن لضبط الخارجين على القانون والمخربين وتسليمهم للقوات المسلحة، كما قام المواطنون بتنظيم حركة المرور في الميادين والشوارع، بالإضافة إلى

المتظاهرين الذين دافعوا عن تاريخ أجدادهم وبلادهم من السرقة والنهب بحمايتهم ومحافظتهم على المتحف المصري من محاولات سرقته وتخريبه. (٥٦) ، وكذلك وضع جو عام لاحترام النظام والنظافة ، وخروج جماعات ومبادرات النظافة في الأوقات والأماكن المختلفة ، ومقاومة المخالفين لهذه القواعد وإرغامهم علي احترام النظام والنظافة . (٥٧)

وإجمالاً تغلغل الشعور بالفخر والاعتزاز بالوطن في نفوس المصريين، بعد سنوات من القهر، لقد عرف هذا الشعب قيمته ، وأيقن أن الحرية أغلي من الخبز ، فعادت الأمور لنصابها، بعد أن كان الكثيرون مقتنعين بأن بالخبز وحده يمكن أن يحيا الإنسان !(٥٨).

رابعا: التداعيات السلبية لثورة ٢٥ يناير على المؤسسة التعليمية :

على الرغم من كل ما صاحب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ من مواقف أذهلت العالم وأثبتت عبقرية الشعب المصري وتحضره، وما تتميز به الشخصية المصرية من سمات الشجاعة والتعاون والعمل الجماعي وقدرته على التوحد خلف هدف واحد وهو تحقيق مبادئ الثورة وهي "عيش – حرية – عدالة اجتماعية – كرامة إنسانية" تلك السمات والخصائص التي دائماً ما تظهر في أوقات الأزمات والشدائد والتي تكشف المعدن الأصلي للشعب المصري صاحب الحضارة، إلا أنه صاحبت أحداث الثورة بعض السلوكيات والمواقف الفردية والجماعية السلبية التي لا تمثل الشخصية القومية المصرية أو تعبر عن جوهرها، مثل أعمال البلطجة والسرقات والاستيلاء على الأراضي الزراعية والبناء عليها والتحرش بالفتيات والنساء بالميادين العامة واستخدام الإنترنت في تشويه السير والعدوان على الخصوصيات وانتهاك الحرمات، وإذا كان الإنفلات الأمني من أهم السمات التي صاحبت أحداث الانتفاضة، وأعقبها، فإن أشكالاً أخرى من الانفلات ظهرت لاحقاً، حتى أصبحت جزءاً لا يتجزأ من المشهد المصري اليومي(٥٩).

. من أهم هذه الأشكال المختلفة للانفلات التي أعقبت الحداث الأولى للانتفاضة واستمرت حتى وقتنا هذا: الانفلات المؤسسي ومن أمثلته الوقفات الاحتجاجية الفئوية، والثورة على القيادات الإدارية ببعض المؤسسات والمصالح الحكومية والانفلات الشعبي المتمثل في قيام مجموعات من الشعب بتعطيل بعض المرافق العامة أو الاعتداء عليها احتجاجاً على بعض

السلبيات أو لإجبار المسئولين على الانصياع، أو الاستجابة لبعض المطالب العامة أو الفئوية بشكل عاجل، مثل قطع السكك الحديدية والطرق العامة، أو عدم تمكين بعض المسئولين من ممارسة مسئولياتهم الرسمية(٦٠).

فلم تكن المؤسسات التعليمية بما فيها المدارس بعيدة عن هذه الحالة من الإنفلات، فقد شهد العام الدراسي منذ اندلاع الأحداث وحتى نهاية العام الدراسي حالة من الارتباك تمثلت في تأجيل الدراسة أكثر من مرة وخاصة في الأماكن القريبة من الأحداث. وشهدت أول امتحانات لنهاية العام على مختلف المستويات حالة أخرى من الانفلات حيث أصبح هناك نوع من الجرأة لدى أولياء أمور الطلبة والطلبة أنفسهم ضد المعلمين ولجان الامتحانات مما ساعد على زيادة حالات الغش والتعدي على الممتحنين باستخدام كل الوسائل الممكنة مثل أجهزة التليفون المحمول واقتحام لجان الامتحان ومحاولة سرقة أوراق الامتحانات والتلاعب في النتائج(٦١).

فلا يوجد ارتباط تربوي بين المعلم والطالب لتكوين شخصيته وتعليمه اصول التعامل في حياته ، حتى أن الدراسات العليا في الجامعة هي كذلك أيضا ، ليجد الطالب نفسه أمام تيسير مخل يقوده نحو ماجستير ثم دكتوراه منسوخة ، بقليل من الإجراءات التي تنتهي إلى مجموعة من الورقات بين غلاف جميل ليمثل دور رسالة الماجستير أو الدكتوراه ، وبهذا يكون المتخرج أداة متجددة لزيادة التحطيم والتسطيح لعقول أجيال قادمة (٦٢).

فمن الجدير بالذكر أن نتعرض لبعض ما يجري في ساحة التعليم من عوامل مؤذنة بكارثة التفكك المجتمعي ، حيث تضيع البوصلة التي تحكم سياستنا التعليمية ، والتي تقتضي وضوح الإجابة عن: من يتعلم؟ وإلى أي مدى يتعلم؟ وماذا يتعلم؟ وبماذا يتشبع من القيم الإنسانية والأخلاقية والمجتمعية؟ ولمصلحة من وضد من تصاغ المعرفة المتمثلة في المناهج والأنشطة المدرسية والجامعية؟ وإلى أي مدى تحفز هذه المناهج وطرق التدريس على إعادة انتاج الواقع الراهن وتجميله وتزييفه لكي يكون نمط حياة المستقبل ، أم أنها ستدفع غلى مقاومة خلله وفساده وإلى طموحات تغييره وتوجهات تلك الطموحات؟(٦٣).

فكل ما يجري في المدارس قد ساهم مساهمة فعالة في تكوين شخصية منحرفة تمارس العنف في المدرسة والبلطجة في المجتمع وكل قوانين الوزارة قد جعلت من المعلم إنسانا يشعر بالدونية ، وبالتخاذل أمام تلميذه ، فكان رد فعل المعلم متطرفاً أيضا وسلوك التلميذ نفسه أصبح من عنف إلى عنف (٦٤).

خامسا : ثورة ٢٥ يناير ومستقبل التعليم في مصر:

إن بزوغ ثورة الشعب المصري في الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١م كان دافعاً رئيساً لتشكيل الرؤية الحالية التي تقوم على فكرة "مأسسة السياسة التعليمية"، بمعنى أن تصبح هذه السياسة التعليمية مسئولية قومية، تضطلع لجنة عليا بوضعها، وتضم صفوة من خبراء التربية والتعليم وممثلي القطاعات والتيارات: الفكرية والحزبية والدينية والإعلامية؛ وذلك لإنتاج "وثيقة السياسة التعليمية"، التي تكتسب قوة وشرعية من تبني السلطات السياسية لها، وإصدار تشريع بقانون يلزم الأطراف والجهات المعنية بالعمل بها على مدى فترة زمنية مناسبة تقدر بحوالي عقد من الزمان(٦٥).

ويرصد ذلك خبراء التربية بقولهم أنه إذا كنا قد نجحنا في خلع رأس الفساد فلابد لنا من الإخلاص والجد في استمرار نجاح ثورتنا نحو التغيير الجذري الشامل ولتكن أول قضية يجب أن نعالجها بعد الأمن والتطهر من الفساد هي إصلاح العملية التربوية والتعليمية وذلك من خلال:

- تقليص مادة التلقين في المناهج التعليمية وعدم فرض سياسة الكتاب والنص الواحد .
- فتح آفاق البحث عن المعرفة والإبداع للطالب وتحفيزه .
- إعادة تأهيل المعلم بالتدريب والتوجيه المستمر له مهنياً للتأكد من احترافيته ومواكبته لتلك المتغيرات.
- تغيير كادر المعلمين تماما بما يتسق مع المهمة البالغة الأثر في حياتنا .
- تطوير المباني التعليمية بمساحات واسعة لها طاقة استيعابية كافية للفصول النموذجية غير المكدسة، وللملاعب الرياضية والمكتبات والمعامل المجهزة وللورش وحقول النشاطات (٦٦).

ذلك أن السبب الرئيس في نكستنا السابقة في جميع مجالات الحياة هو تردي التعليم ، فبدون التعليم لا يكون هناك مواطناً فاعلاً ومجتمعاً ناجحاً يساير التقدم التكنولوجي والعلمي والديمقراطي وبدون تعليم جيد تنهار الأخلاق وينتشر الفساد ويسود الاستبداد والفوضى [٦٧].

فلم تعد القضية مسألة مدارس أو جامعات قليلة، بل أنها رباعية يتمتع كل منها باستقلاله الفعلي، من نظم التعليم الرسمي، والأزهري، والخاص، والأجنبي وما يعنينا هنا هو الاختلاف والتباين فيما ترسيه هذه الرباعية المؤسسية من تكوين لأبناء مصر وبناتها ، فهذه المؤسسات الرباعية تتفاوت في ملكيتها ، وفي إدارتها ، وفي مبانيها ن وفي لغة تدريسها ، وفي الخلفيات الاجتماعية لطلابها ، وفيما بين المجاني والذي يتقاضى مصروفات[٦٨] .

ومن منطلق الإيمان المطلق باهمية التعليم في إصلاح المجتمع وضرورة أن تتواكب الثورة المصرية التي تهدف إلى إصلاح سياسي ومجتمعي شامل في مصر مع ثورة حقيقية في إصلاح منظومة التعليم المصري، جاء اهتمام التربويين بإقامة عدة مؤتمرات علمية تركز كل اهتمامها على إصلاح التعليم، ومن أبرز هذه المؤتمرات كان مؤتمر معهد الدراسات والبحوث التربوية بجامعة القاهرة، تحت عنوان: ثورة ٢٥ يناير ومستقبل التعليم في مصر، في الفترة من ١٣-١٤ يوليو ٢٠١١[٦٩].

لقد آن الآوان أن ننظر الي التعليم باعتباره معمل بناء الشخصية المصرية بناء جديدا يقوم على أساس فكر منظومي ، ونبتعد عن سياسة الترقيع ، فمجرد النظر إلى سياسات تتعلق بالتعليم من منطلق أنها تقبل التغيير والتبديل كمثل التغيير في سياسات وزارات أخرى ، مشكلة تدل على أننا نفتقد معنى المنظومة التعليمية المستقرة وخطورة أبعادها على المجتمع ومستقبل البلاد ، وهذا هو ما أصبحنا فيه اليوم نتيجة سياسات وزارات متتالية للتعليم ، سياسات قامت على الترقيع وليس لديها رؤية لمنظومة تعليمية ثابتة تتضح أهدافها وتخدمها القرارات المنطقية الحكيمة[٧٠].

وبالنظر في أهداف الثورة وما شهدته من أحداث وما قامت عليه من أهداف وما أبرزته من أخلاقيات وقيم جديدة، يدعون إلى محاولة الوقوف على هذه القيم والتعرف عليها حتى

نجعلها مكوناً أساسياً من مكونات شخصية أبنائنا من خلال المؤسسات المجتمعية بصفة عامة والمؤسسات التربوية بصفة خاصة، وإذا كان لكل ثورة ثقافتها وقيمها وفلسفتها وأخلاقها، وأثرها الاجتماعي السياسي والاقتصادي والفكري ... إضافة إلى أن هذه الثورة انتقلت بالمجتمع المصري والدولة – بطريقة شعبية سلمية ومتسامحة – من حالة سلبية إلى حالة إيجابية، ومن حال الركود والموت، إلى حال الحياة والحركة والتجدد، والتي تطبع الإنسان والمكان والزمان بطابعها الجديد(٧١).

ويلفت البعض النظر إلى أن التحول إلى الديموقراطية ليس مجرد الانتقال من نظام سياسي إلى آخر ، بل أنه يتطلب تغييرات عميقة في التوجهات وأنماط السلوك للبشر ، وفي طريقة أداء المؤسسات المختلفة لوظائفها ؛ ذلك لأن الديمقراطية نظام سياسي يقتضي إصدار قرارات وتحمل مسئولياتها ، وفي ضوء ذلك يمكن القول إن عملية التحول الديمقراطي تقتضي إعادة صياغة القيم السائدة ، وتغيير أنماط السلوك من خلال مجموعة كبرى متكاملة من التحولات ، ومن بين هذه التحولات ما يلي (٧٢):

- التغيير من الاعتماد على السلطة إلى تحمل المسئولية الفردية في مجال صناعة القرارات المختلفة .
- التغيير من السلبية إلى المشاركة الإيجابية التي تعني الالتزام بالدفاع عن قضايا قد تؤدي إلى الصراع .
- التغير من من اتخاذ مواقف المعارضة المطلقة إلى تبني منظورات تعاونية ، تميل إلى قبول الإختلاف .
- التغير من مناخ الياس والقدرية إلى مناخ الثقة بالذات والقدرة على التحكم في المصير.
- التغير من التأييد السطحي للنظام غلى التأييد الإيجابي للنظام الجديد ، أو على الأقل الانخراط في معارضة بناءة .
- التغير من الشك إلى الثقة الفعالة .

- الانتقال من عدم الكفاءة إلى الاقتصاد الحر ، ليس فقط في مجال الأعمال والتجارة ، ولكن أيضا في التعليم والجوانب الأخرى للحياة العامة .
- الانتقال من الانعزال الثقافي إلى العضوية الفاعلة في المجتمع العالمي .

فلابد لنا في عصر الديمقراطية التي نسعى لتحقيقها بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير، من ترسيخ التعليم الجديد لمبادئ حق الاختلاف، واحترام الرأي الآخر، والاعتراف بالغير، ونبذ ثقافة التعصب ونفي الآخر، حتى يمكن العيش والتفاعل مع مجتمع المعرفة والتكنولوجيا وثورة الاتصال ، ليصبح من مهام التعليم تدريب التلاميذ على التفكير النقدي والاجتهاد وإعلاء قيمة الفرد، كما ينبغي على التعليم الجديد أن يقوم بدوره في إزالة كل التشوهات والتزييف التى لحقت بالعقل المصرى عبر قرون الزمان، سواء بفعل التقاليد الجامدة أو نفاقاً للعادات والتقاليد، أو بخلط الدين بالسياسة بالعلم، ولابد لتعليم ما بعد الثورة أن يؤكد على رفع مستوى وعي الأفراد، وتسليحهم بثقافة المقاومة، وبالانفتاح الفكري على الآخرين وحثهم على التخلي عن ممارسة القوة أو فرض الحقيقة من خلال ممارسة السلطة، ويمكن له أن يلعب دوراً هاماً في توجيه حركة الجماهير نحو المطالبة بالإصلاح المنشود، وقيادتها وتوجيهها، وتوظيف طاقاتها لصالح الوطن(٧٣).

ولذا يجب أن نطلق الطاقة الإبداعية لدى الشباب، فالإبداع صار ظاهرة حتمية ومنه كانت الثورات، أي أن التعليم يجب أن ينسى تماماً فكرة التلقين والحفظ والتذكر، والامتحان الذي له إجابة نموذجية، فلابد من إعمال العقل وتشجيع الشباب على الابتكار(٧٤).

وينتهي البعض إلى أن أهم الأهداف الكلية العامة للتعليم بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١:(٧٥) تتمثل في:

- بناء الثقة وإرادة التغيير.
- تدعيم الاستقلال الذاتي والوطني.
- بناء ثقافة الحوار.
- بناء قدرات التفكير العلمي والتحليل الناقد والتفكير الإبداعي.

- تحقيق مجتمع العدالة بالقضاء على الفقر والتهميش والإقصاء.
- بناء حياة ديمقراطية أسسها القدرة على المشاركة.
- التعليم للجميع ومدى الحياة انطلاقاً من ركيزة التعلم الذاتي.
- تدعيم الانسجام والتماسك الاجتماعي ومقومات المواطنة.
- بناء قدرة العيش المشترك في انسجام مع المحيط الإيكولوجي.

وأخيراً فإنه على المؤسسات التربوية العمل على تغيير كل ما هو مألوف بالنسبة لطرائق التدريس، والمناهج التعليمية، والأنشطة الصفية واللاصفية، وكفايات المعلم وأداءاته، وتغيير كل ما من شأنه أن يسهم في تنمية قدرات المتعلمين أكاديمياً ومهنياً وثقافياً، ومساعدتهم على المشاركة الإيجابية في التعلم من خلال توافر الآليات الآتية:

- دعم بناء قدرات المعلم وضمان التنمية المهنية الشاملة والمستدامة.
- توفير بيئة داعمة لتطبيق متطلبات مجتمع المعرفة داخل المجتمع التربوي والتعليمي المصري.
- إكساب المتعلمين القدرة على التعلم الذاتي.
- إيجاد مناخ داعم لتوظيف التكنولوجيا ومستحدثاتها(٧٦).

وهذه القائمة من التغيرات المطلوبة في مجال القيم والسلوك ، يحتاج كل منها إلى تحليل متعمق ومناقشة نقدية لأنها تمس صميم الثقافة وأنماط السلوك السائدة ، والتي يجب على مؤسساتنا التربوية والتعليمية أن تستوعبها في مناهجها ومؤسساتنا السياسية أن تتبناها في برامجها ونظرتها للمستقبل حتى يتم التحول الديمقراطي في المجتمع المصري بنجاح .

وأخيراً فإنه على المؤسسات التربوية العمل على تغيير كل ما هو مألوف بالنسبة لطرائق التدريس، والمناهج التعليمية، والأنشطة الصفية واللاصفية، وكفايات المعلم وأداءاته، وتغيير كل ما من شأنه أن يسهم في تنمية قدرات المتعلمين أكاديمياً ومهنياً وثقافياً، ومساعدتهم على المشاركة الإيجابية في التعلم(٧٧).

المصـــادر والمـــراجـــع

(١) حسين عبد الواحد: ثورة مصر (١٨يوم هزمت العـــالم)، القـــاهرة ، دار أخبـــار اليـــوم، ٢٠١١، ص٥ .

(٢) مصطفى عبدالقادر زيادة. نحو رؤية مستقبلية لعملية صنع السياسة التعليمية فـــي مصـــر، مجلة بحوث ودراسات جودة التعليم، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، العـــدد الأول، يناير ٢٠١٢، ص١١٢.

(٣) المرجع السابق، ص٧.

(٤) مسعد مسعد الزيني. أولويات الإصلاح التعليمي في مصر على ضوء مبـــادئ ثـــورة ٢٥ يناير ٢٠١١، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة دميـــاط، كليـــة التربيـــة)، ٢٠١٣، ص١٦٤.

(٥) مسعد مسعد الزيني. أولويات الإصلاح التعليمي في مصر على ضوء مبـــادئ ثـــورة ٢٥ يناير ٢٠١١، مرجع سابق، ص١٦٥.

(٦) جمال علي الدهشان. القيم التربوية المستوحاة من ثورة ٢٥ يناير، المؤتمر العلمي الثالـــث لكلية الآداب، مصر ما بعد ٢٥ يناير.. رؤى وآفاق ٤-٦- نوفمبر، ٢٠١٢، ص٢٥٧.

(٧) علي أحمد مدكور. رؤية متكاملة لمنظومة التربية والتعليم في ضـــوء ثـــورة ٢٥ ينـــاير ٢٠١١، مجلة العلوم التربوية ، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، المجلد العشرون، العدد الثاني، أبريل ٢٠١٢ الجزء الثاني، ص٧.

(٨) عزه محمد محمد عبدالفتاح. ثقافة حقوق الإنسان لدى تلاميذ المرحلة الثانوية بمصر دراسة استكشافية على ضوء مستجدات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، مرجع سابق، ص١١٠.

(٩) المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية. التخطيط التربوى لتحديث التنظيمات المدرســـية لمرحلة التعليم قبل الجامعي في ضوء المتغيرات الثقافيـــة والاجتماعيـــة فـــي المجتمـــع المصري، جمهورية مصر العربية، المركز القومي للبحوث التربويـــة والتنميـــة، ٢٠١٢، ص٣٧-٣٨.

(١٠) علي أحمد مدكور. تطوير منظومة التربية والتعليم رؤية متكاملة، المؤتمر العلمي الدولي الأول "رؤية استشرافية لمستقبل التعليم في مصر والعالم العربي في ضوء التغيرات المجتمعية المعاصرة"، كلية التربية، جامعة المنصورة ، مصر، ٢٠-٢١ فبراير ٢٠١٣، ص٦٣.

(١١) ابن منظور : " لسان العرب "، جـ٤ ومابعدها ، لبنان : دار صار ، بدون تاريخ ، ص ١٠٨.

(١٢) أحمد شرف : "مصر : الثورة ..المستقبل ، القاهرة : جامعة الدول العربية ، ٢٠٠٨، ص ١١٩.

(١٣) جمال علي الدهشان. القيم التربوية المستوحاة من ثورة ٢٥ يناير، المؤتمر العلمي الثالث لكلية الآداب، مصر ما بعد ٢٥ يناير.. رؤى وآفاق ٤-٦- نوفمبر، ٢٠١٢، ص٢٦٠.

(١٤) ثريا سيد عبدالجواد. دور المجتمع المدني في دعم ثقافة الثورة، بحث منشور بالمؤتمر العلمي الثالث لكلية الآداب – جامعة المنوفية، (مصر بعد ٢٥ يناير: رؤى وآفاق"، ٤-٦- نوفمبر،٢٠١٢).

(١٥) مسعد مسعد الزيني. أولويات الإصلاح التعليمي في مصر على ضوء مبادئ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة دمياط، كلية التربية، ٢٠١٣).

(16) Rusha A. Latif. Leaders of a 'leaderless' Movement: The Revolutionary Youth Coalition and the 2011 Egyptian Revolution, M.A. Degree, Dissertation, United States- University California, Davis, 2013.

(17) Laura Therese Mitchell. The people want the regime brought down: popular geopolitics and the 2011 Egyptian revolution, Ph.D. Degree, Dissertation, England, University of Durham (United Kingdom), 2013.

(18) Hannah Schmidl. The 2011 Egyptian Revolution and Social Change: Examining Collective Actions towards Transformations in Public Space, M.A. Degree, Dissertation, United States – Arizona State University, 2014.

(19) M. Badra. A revolution the making: Three Egyptian plays after January 25th, Article, International Journal of Literary Humanities, Kafr El Shiekh University, Egypt. 12 (1). Pp 1-12, 2014.

(20) Mustafa Bal. Anatomy of Revolution: The 2011 Egyptian Uprising, Ph.D. Degree, Dissertation, United States – Columbia University, 2014.

(٢١) عبدالتواب سيد عيسى يوسف: رؤية مستقبلية للبحث العلمي التربوي في التعليم العالي في ضوء ثورة ٢٥ يناير في مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة، معهد الدراسات التربوية، ٢٠١٥.

(٢٢) عزه محمد محمد عبدالفتاح. ثقافة حقوق الإنسان لدى تلاميذ المرحلة الثانوية بمصر – دراسة استكشافية على ضوء مستجدات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة، كلية الدراسات العليا للتربية، ٢٠١٥).

(٢٣) باسم عادل: ثورة ٢٥ يناير (أيام الغضب والتحدي)، القاهرة، المصرية للنشر والتوزيع، ط٢، ص٢٠.

(٢٤) الحسيني الحسيني معدي: ثورة ٢٥ يناير (انتفاضة شعب وسقوط الفرعون)، القاهرة، ٢٠١١، دار الخلود للتراث، ط١، ص٢٠١.

(٢٥) كمال الهلباوي وآخروان : "ثورة٢٥يناير حياة شعب" ، مرجع سابق، ص ٣٣-٣٦

(٢٦) محمد جمال عرفة : "البرلمان الموازي ..شرعية الشعب ضد الحكومة" جريدة الوفد بتاريخ ٢٠١٠/١٢/١٥،

- It is available at http://www.alwafd.org (28/5/2014)

(٢٧) الحسيني الحسيني معدي: مرجع سابق، ص٢٠١.

(٢٨) حسين عبد الواحد: ثورة مصر، مرجع سابق، ص١١٢.

(٢٩) المرجع السابق نفسه ، ص ٣٧ .

(٣٠) محمد سامي: ثورة دوت كوم، مرجع سابق، ص٢٩، ٣٠.

(٣١) ابراهيم مختار، محمد أحمد خميس ." ثورة بلاقائد ، أسرار ووقائع ثورة ٢٥يناير ٢٠١١"، ط١ ، القاهرة ، دار الطباعة الحديثة ،٢٠١١، ص ص ٢٦،٢٧.

(٣٢) الحسيني الحسيني معدي: ثورة ٢٥ يناير انتفاضة شعب، مرجع سابق، ص٢٠٢.

(٣٣) باسم عادل: ثورة ٢٥ يناير (أيام الغضب والتحدي) ، القاهرة، المصرية للنشر والتوزيع، ٢٠١١، ط٢، ص٢٠.

(٣٤) محمد سامي: ثورة دوت كوم، القاهرة ، دار ليلى للنشر والتوزيع ، ٢٠١١، ص١٧.

(٣٥) إبراهيم مختار إبراهيم: ثورة بلا قائد، القاهرة، محمد أحمد خميس، دار الطباعة الحديثة، ٢٠١١، ط١، ص١٩.

(٣٦) الهيئة العامة للاستعلامات : أسباب ثورة ٢٥يناير

- It is available at : http://www.sis.gov.eg/VR/reveulotion/html/2.htm (28/1/2012)

(٣٧) حسين عبد الواحد : " ثورة مصر ١٨يوما هزت العالم "، القاهرة : دار الثقافة ،٢٠١١ ، ص ٨٨.

(٣٨) احمد سعيد تاج :" ٢٥يناير ثورة شعب " مرجع سابق ص٣٢ .

(٣٩) عطية العدل: ثورة يناير في القرآن الكريم، القاهرة، مكتبة جزيرة الورد، ٢٠١١، ص١٢-١٣.

(٤٠) إكرام بدر الدين. "ثورة ٢٥ يناير ومستقبل التطور السياسي في مصر"، بحث في المؤتمر الدولي "ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ومستقبل علاقات مصر بدول حوض النيل، ٣٠-٣١ مايو ٢٠١١"، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ص٥

(٤١) إيهاب الزلاقي وآخرون :" خصم عنيد الإنترنت والحكومات العربية " ، مرجع سابق ، ص ١٤٢ .

(٤٢) كمال الهلباوي وآخروان : "ثورة٢٥ يناير حياة شعب " ، القاهرة ، بناء للإعلام ،٢٠١١، ص ٤٠ .

(٤٣) يراجع في ذل:

- حسنين توفيق إبراهيم: " أزمة النظام السياسي المصري: التوازن بين السلطات ومعضلة الشرعية " الجزيرة نت ٢٥نوفمبر ٢٠١٠
- It is available at: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/872E684F-8E8B-4FB8-9F6B-F016 1094 EA33.htm .

(٤٤) احمد سعيد تاج :" ٢٥يناير ثورة شعب " مرجع سابق ، ص٣١.

(٤٥) حسين عبد الواحد: ثورة مصر، مرجع سابق، ص١١٣.

(٤٦) نادية مصطفى: الثورة المصرية نموذجا حضاريا، القاهرة، مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠١١، ص٤٢.

(٤٧) حسين عبد الواحد: مرجع سابق، ص١١٤.

(٤٨) أحمد سعيد تاج : ٢٥يناير ثورة شعب ، القاهرة ، الهيئة العامة للاستعلامات ،٢٠١١ ، ص ١٤.

(٤٩) حسين عبد الواحد: مرجع سابق ، ص٥.

(٥٠) المنظمة العربية لحقوق الإنسان. الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي بين الإصلاح التدريجي والفعل الثوري (٢٠٠١ – ٢٠١١)، ورقة عمل مقدمة إلى الندوة الإقليمية حول الانتقال إلى الديمقراطية بين الإصلاح التدريجي والفعل الثوري، القاهرة، أبريل ٢٠١١، ص٢٢-٢٣.

(٥١) مجلس الوزراء : " ثورة الشعب المصري ..ملهمة شعوب العالم" مرجع سابق ، ص٧ .

(٥٢) أيمن الغايش : " من وحي ثورة ٢٥يناير ٢٠١١" ، القاهرة ، مركز فجر ،٢٠١١، ص ١٧.

(٥٣) وحيد عبد المجيد : "ثورة ٢٥يناير قراءة أولي " ، القاهرة ، دار الكتب ،٢٠١١، ص ١٩٤.

(٥٤) أيمن الغايش : " من وحي ثورة ٢٥يناير ٢٠١١" مرجع سابق ، ص ١٧.

(٥٥) مجلس الوزرا ء:" ثورة الشعب المصري ملهمة شعوب العالم ، " تقرير شهري يصدر عن مركز المعلومات ودعم القرار ، مجلس الوزراء ، السنة الخامسة العدد (٥٠)، فبراير ٢٠١١، ص ٢ .

(٥٦) المجلس القومي لرعاية أسر الشهداء ومصابي ثورة ٢٥يناير : "أهم مكتسبات الثورة " ، مرجع سابق.

(٥٧) أيمن الغايش :" من وحي ثورة ٢٥يناير ٢٠١١"، مرجع سابق ، ص ١٨.

(٥٨) كمال الهلباوي وآخرون : "ثورة٢٥يناير حياة شعب" ، مرجع سابق، ص ١٣٣.

(٥٩) مسعد مسعد الزيني: أولويات الإصلاح التعليمي في مصر على ضوء مبادئ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة دمياط، كلية التربية)، ٢٠١٣، ص١٦٤.

(٦٠) السيد سلامة الخميسي: الانفلات المدرسي والبلطجة – دراسة حالة مدرسية، المكتبة العصرية، المنصورة، ٢٠١٢، ص٢٦-٢٧.

(٦١) مسعد مسعد الزيني: أولويات الإصلاح التعليمي في مصر على ضوء مبادئ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، مرجع سابق، ص١٦٥.

(٦٢) حمدي الفرماوي : ثورة الكرامة المصرية ؛ عودة مصر الشباب والهوية ، مرجع سابق ، ص ٦٢.

(٦٣) حامد عمار : أعاصير الشرق الأوسط وتداعياتها السياسية والتربوية ؛ القاهرة ، مكتبة الدار العربية للكتاب، ٢٠٠٨ ، ص ١٣٧.

(٦٤) حمدي الفرماوي : ثورة الكرامة المصرية ؛ عودة مصر الشباب والهوية ، مرجع سابق ، ص ص ٦١-٦٢.

(٦٥) مصطفى عبدالقادر زيادة: نحو رؤية مستقبلية لعملية صنع السياسة التعليمية في مصر، مجلة بحوث ودراسات جودة التعليم، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، العدد الأول، يناير ٢٠١٢، ص١١٢.

(٦٦) طارق فريد: تصحيح منهجية ثورة لم تنجز بعد ، الجزء الأول القاهرة ، مطابع الأهرام التجارية، ٢٠١٢، ص ٣٢٢.

(٦٧) حمدي الفرماوي : ثورة الكرامة المصرية ؛ عودة مصر الشباب والهوية ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ٢٠١١ ، ص ٦١ .

(٦٨) حامد عمار : أعاصير الشرق الأوسط وتداعياتها السياسية والتربوية ؛ مرجع سابق ، ص ص ١٤٢- ١٤٣.

(٦٩) مؤتمر ثورة يناير ومستقبل التعليم في مصر: معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، المجلد التاسع عشر، ص٢٧-٣٠.

(٧٠) حمدي الفرماوي : ثورة الكرامة المصرية ؛ عودة مصر الشباب والهوية ، مرجع سابق ، ص ٦٤.

(٧١) جمال علي الدهشان: القيم التربوية المستوحاة من ثورة ٢٥ يناير، المؤتمر العلمي الثالث لكلية الآداب، مصر ما بعد ٢٥ يناير.. رؤى وآفاق ٤-٦- نوفمبر، ٢٠١٢ ، مرجع سابق، ص٢٥٨.

(٧٢) السيد يسين : ثورة ٢٥ يناير بين التحول الديمقراطي والثورة الشاملة ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠١١ ، ص ص ٤٣١- ٤٣٢ .

(٧٣) سامي محمد نصار: تعليم جديد أو الكارثة، بحث في مؤتمر ٢٥ يناير ومستقبل التعليم في مصر، ١٣-١٤ المجلد التاسع عشر، عدد خاص يوليو ٢٠١١، مجلة العلوم التربوية، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، ٢٠١١، ص٣٩.

(٧٤) مراد وهبة: رؤية فيلسوف لمصر ما بعد الثورة، بحث في مؤتمر ٢٥ يناير ومستقبل التعليم في مصر، مرجع سابق، ص٤٩.

(٧٥) مسعد مسعد الزيني: أولويات الإصلاح التعليمي في مصر على ضوء مبادئ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، مرجع سابق، ص١٧٥.

(٧٦) عزه محمد محمد عبدالفتاح: ثقافة حقوق الإنسان لدى تلاميذ المرحلة الثانوية بمصر دراسة استكشافية على ضوء مستجدات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، مرجع سابق، ص١١٠.

(٧٧) عزه محمد محمد عبدالفتاح. ثقافة حقوق الإنسان لدى تلاميذ المرحلة الثانوية بمصر دراسة استكشافية على ضوء مستجدات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، مرجع سابق، ص١١٠.